

أبعدوا الأمم المتحدة عن قضايا المناخ

كينيث غرين

صحيفة وول ستريت جورنال

29 ديسمبر 2009

Get the U.N. Out of the Climate Business

By Kenneth P. Green

The Wall Street Journal Newspaper

ترجمة: علي الحارس

- باحث في مركز اميركان انتربرايز (AEI).
- المدير التنفيذي لمجلس التثقيف البيئي (2005-2006).
- كبير علماء ومدير مركز دراسات المخاطر والضوابط والبيئة في معهد فرايزر (2002-2005).
- كبير علماء ومدير البرنامج البيئي في مركز ريزون (1994-2002).
- مراجع خبير في هيئة التغير المناخي الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (2001).
- دكتوراه في علوم وهندسة البيئة. جامعة كاليفورنيا.



كينيث غرين

بعد انتهاء أعمال مؤتمر كوبنهاغن للمناخ تبين على نحو واضح أن هذه العملية التي أشرفت عليها الأمم المتحدة لم تكن إلا مكيدة، وأن أية عملية مشابهة تتطلب الانتحار الاقتصادي ونقل ثروات هائلة إنما هي عملية لا جدوى منها. لقد مضى وقت طويل على هذه المسرحية. وحين الوقت لإخراج قضايا المناخ من يدي الأمم المتحدة واتباع سياسات أكثر عقلانية. ويمكن البدء بهذه السياسات الجديدة بدعم صمود مجتمعات العالم عندما تدهمها الكوارث المناخية. على أن يكون عملها متمحورا حول توقف الحكومات عن الاستمرار في مفاقمة الوضع سوءا كما يحصل في تمويلها للعمليات التي تنطوي على المخاطرة.

إن أحد أسباب الكلفة الهائلة المقدره للأضرار المتوقعة من ارتفاع مناسيب البحار واشتداد العواصف يكمن في أن المواقع الساحلية تشهد جذبا شديدا لقطاعي الأعمال والإسكان. وينتج عن هذا أن الأضرار الناجمة عن الأحوال الجوية الشديدة التي تضرب هذه

أبعدوا الأمم المتحدة عن قضايا المناخ

المناطق تكون مكلفة على نحو خيالي؛ فعلى سبيل المثال: بلغت قيمة الأضرار الناجمة عن إعصار كاترينا أكثر من 150 مليار دولار. ولكن السؤال الذي ينبغي طرحه هنا: لماذا كانت هذه القيمة العالية لا تتمتع بالحماية الكافية بالرغم من أن الأحداث التي أصابتها كانت متوقعة تماما؟ لماذا كانت السدود والحواجز البحرية مصممة بشكل سيئ؟ لماذا كان هذا الكم الكبير جدا من المنازل والأعمال التي ليس لها تأمين؟ يقول الكاتب تشارلز بيرو (Charles Perrow) في كتابه (الكارثة التالية):

حتى في المناطق المعروفة بكثرة مخاطرها، فإن حوالي 20% فقط من مالكي المنازل لديهم اشتراكات تأمين ضد الفيضان. وأقل من 50% من أصحاب الأعمال لديهم اشتراكات تأمين ضد الفيضان والزلازل في المناطق المهددة.

في الكثير من الحالات يكون الجواب على السؤال السابق بأن الحكومة تتولى موقع شركات التأمين مما يسمح لمن ليس لديه تأمين بأن يعتمد على المنح لإعادة البناء في المناطق المهددة. أو تقوم عوضا عن ذلك بالتخفيف من الخسائر الحقيقية الناتجة عن التعرض للطقس السيئ.

لقد لاحظ الباحثون في مركز وارتون للتنبؤ بالأخطار الطبيعية (Wharton Risk Center) في وثيقة نشرت عام 2007 أن:

أقساط التأمين التي تدفع الحكومة قسما كبيرا منها أو تقلصها بالضوابط التي تصدرها. ودون أن يكون لها اتصال واضح بالخطر الحقيقي المحقق بالأفراد أو الأعمال. إنما تشجع على نمو مناطق معرضة للخطر بشكل مكلف لكل من الأفراد الذين يتواجدون فيها وقت الكارثة. والآخرين الذين يفترض بهم أن يتكبدوا بعض الخسائر الناجمة عن تعويض ضحايا الكارثة القادمة (سواء أكان ذلك على صعيد الولاية من خلال ضرائب إضافية ذات أثر رجعي. أم على صعيد أعم من خلال ضرائب فيدرالية في حالة المعونة الفيدرالية أو تخفيض الضرائب في المناطق

أبعدوا الأمم المتحدة عن قضايا المناخ

المنكوبة). ومن هنا يكون التخلص من الضوابط الحكومية المتعلقة بسوق التأمين في مناطق الكوارث أمرا يساعد على كشف الكلفة الحقيقية للبناء في المناطق المعرضة للكوارث. كما قد يشجع جهود التنمية في المناطق الأكثر استقرارا.

وثمة خيار آخر يمكن اللجوء إليه على المدى القريب. وهو خصخصة البنى التحتية. صحيح أن الحكومات ماهرة جدا في بناء البنى التحتية. ولن تجد سياسيا لا يستمتع باحتفالات قص الشريط في مشروع ما؛ ولكنها فاشلة في المحافظة عليها وصيانتها. حيث من النادر أن تجد سياسة ربحية تستفيد من إمكانيات البنى التحتية لتمويل صيانتها. أو أنظمة تعطي المعلومات اللازمة لمعرفة إن كان هذا الطريق أو ذاك يحتاج للرفع. أو لزيادة منسوب الطاقة في محطات توليد الكهرباء. أو لتوسيع منشآت تنقية المياه؛ فهذه الأنظمة مفيدة للبنى التحتية التابعة لمنشآت الطرق والكهرباء والمياه والتحكم بالفيضانات. والقطاع الخاص لديه حافز لتطويرها إذا تلقى ضمانا بأن التغيرات المستقبلية في المناخ لن تعطل حركته المالية. وهو عامل حيوي في أدائه المالي الحالي.

ينبغي أن ن فكر على المدى المنظور باقتراح روس ماكيتريك (Ross McKittrick) الاقتصادي الكندي. والذي دعاه بضريبة حرارة التروبوسفير¹ الاستوائية (T3) من خلال فرض ضرائب على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بحسب التغير في معدل حرارة الأرض؛ وعلى الصعيد النظري. ستكون هذه الضريبة غير متعلقة بالدخل وترجع عوائدها إلى الناس في صورة تخفيضات على الضرائب المشوهة كضريبة الدخل.

وتفيد ضريبة (T3) في جذب أنظار كل من المشككين في نظرية الاحتباس الحراري والخائفين من نهاية الأرض على يديها: فإذا بقيت الحرارة منخفضة كما يعتقد المشككون تبقى الضريبة منخفضة. وإذا ارتفعت الحرارة عاليا. فسترتفع الضريبة أيضا وتبرز الحوافز (1) التروبوسفير (Troposphere): أدنى طبقات الغلاف الجوي. وهي المجال الذي تحدث ضمنه معظم الظواهر الجوية. (المترجم)

أبعدوا الأمم المتحدة عن قضايا المناخ

التي تدفع إلى إنشاء أنظمة طاقة غير كربونية في أرجاء العالم. إن ضرائب الكربون تعد خياراً أكثر فعالية بكثير عند مقارنتها بتشريعات (الحد والمبادلة) و(القيادة والتحكم). كما إن من المعقول ربط الضريبة بدرجة حرارة الغلاف الجوي حيث يكون التغير الحراري في أوضح صورته. ويقترح ماكتريك أن نبدأ بتطبيق فكرته على مجال ضيق لا يضر بمصالح السياسيين. كأن يكون مقدارها (10-15) سنت لكل طن من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

أما على المدى البعيد. فينبغي أن نضع ثقتنا في القدرة على الصمود وتقبل كلفة الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. ولكن دون أن نبالغ في ذلك. فعلى أن نتهيأ لاحتمالية أن ترتفع درجة الحرارة إلى أعلى حد تنبأت به سيناريوهات اللجنة المشتركة للتغير المناخي التابعة للأمم المتحدة. وذلك من خلال آليات متعددة أثبتت جدواها قبل فترة طويلة من بروز الحاجة إليها. إن مثل هذا البحث ينبغي تسريعه حالياً لكي نحصل على اشتراكات تأمين تحمينا من التغيرات المناخية المتوقعة. وهناك على الأقل آلية واحدة على الأقل نعرفها جيداً. وهي التي تستعملها الطبيعة لتبريد الأرض بالثورانات البركانية التي ينبعث منها ثاني أكسيد الكبريت عالياً في الغلاف الجوي معطياً الغيوم لوناً براقاً بزيادته لقدرتها على عكس الضوء. وقد قدر بعض العلماء أن هذه الظاهرة يمكن توليدها صناعياً بكلفة هائلة جداً دون آثار ضارة للبيئة.

إن ما حدث في كوبنهاغن كان مسرحية سياسية أكثر من كونه جهداً للتفكير في أساليب واقعية تتدبر أمر خطر التغير المناخي. سواء أكان من صنع الإنسان أو الطبيعة. وسيكون من الأفضل للعالم أن يحظى ببداية جديدة وعملية لا يشرف عليها موظفو الأمم المتحدة الذين يستخدمون المشاكل ذريعة لتوسيع سلطتهم.